

⊗ **שם המחקר :** الخطر الجنسي، صلاحية المثول أمام القضاء والمسؤولية الجنائية لأشخاص مع إعاقة عقلية (وظيفة

نهائية للقب الثالث)

⊗ **שנה :** 2015

⊗ **מס' קטלוגי :** 607

⊗ **שם המגיש :** هلا مشراكي

⊗ **שם המנחה :** بإرشاد بروفييسور إيريك ريمران

⊗ **רשות המחקר:** جامعة حيفا

תקציר המחקר:

עבודת גמר זו לתואר שלישי (דוקטורט) נערכה בסיוע מלגה לקרן שלם

المسؤولون عن التشخيص والرعاية والذين ينظرون في قضايا "صلاحية المثول أمام القضاء"، "المسؤولية الجنائية" و"الخطوات الجنسية" لمرتكبي الجرائم الجنسية مع إعاقات عقلية، يؤسسون تقييماتهم بناءً على اعتبارات وروى سريرية. يشخص هذا العمل مدى توافق تلك الرؤى والاعتبارات مع نموذج البحث "السريري العلمي"، المدعوم من قبل الأدب العالمي في هذه المجالات. على حد علمي، هذا هو البحث الوحيد من نوعه والذي أجري في البلاد، والذي يركز على تحليل مضمون كمي (Quantitative Content Analysis) ويحيط بجميع الملفات المؤرشفة التي تتطرق لفئة مرتكبي الجرائم الجنسية البالغين (18 فأكثر)، والذين تم تصنيفهم كأشخاص مع إعاقة عقلية أو أنهم على الحد الفاصل عن ذلك. تتعلق تلك الملفات بمن تم تنسيبهم في المساكن المقفلة بدلاً عن الإيقاف أو السجن بين السنوات 2013-1975، (في المجموع , N=126).

بدايةً، مُسحت وتوسع نظريات حديثة تبحث في أسباب وجود جرائم جنسية لدى أشخاص مع إعاقة عقلية. النظرية المركزية التي حظيت على الانتباه الخاص هي فرضية الانحراف المزيف والتي تعني فئة البحث. طُرحت الروابط بين النظريات والنماذج آفة الذكر ونتائج البحث في باب المناقشة. المركب المشترك لكل هذه الأمور هو التطوري – تربوي – متعلق بالشخصية، وذلك بتعلق الإعاقة العقلية بعوامل خطر إضافية تؤدي لتتالي الصعوبات في النمو والذي قد يقود بدوره في النهاية إلى التعدي جنسيًا على الآخرين.

للمقارنة بين النموذج العلمي للاعتبارات والرؤى السريرية، مُسحت التعاريف التي توجه المهنيين عند اتخاذ قراراتهم، وذلك بالتطرق لأدوات البحث الإكتوارية التالية: CAST-MR (Luckasson, 1992 Everington &)، التي تقدر صلاحية المثول أمام القضاء ; R-CRAS (Rogers, 1984)، التي تهدف لإثبات المسؤولية الجنائية عند تنفيذ المخالفة والأداة المبنية (Boer,) ARMIDILO-S (Tough & Haaven, 2004)، التي تهدف لتقييم الخطر الجنسي وإدارته. بالإضافة إلى المقارنة بين النموذج العلمي للرؤى السريرية، فحص هذا البحث أيضًا ما إذا كانت قرارات المحكمة فيما يتعلق ب"الصلاحية للمثول أمام القضاء" و"المسؤولية الجنائية" تتوافق مع الرؤى والاعتبارات السريرية أو النموذج العلمي، وفي حال تلاؤمها، ما هو مدى ذلك التلاؤم.

بالنسبة لقضية الخطر الجنسي، تؤكد نتائج البحث أن معظم المشاركين الذين تم توجيههم لتقييم الخطر الجنسي قد قُيموا بالفعل على أن لديهم نسبة خطر مرتفعة للعودة لارتكاب الجرم الجنسي ثانيةً على المدى البعيد. الصورة التي ترسم جراء هذه النتائج هي بأن مرتكبي الجرائم الجنسية الذين يعانون من أمراض عقلية هم الأكثر خطرًا للعودة لارتكاب الجرائم. تجرى في إسرائيل حاليًا تقييمات للأخطار على مرتكبي الجرائم الجنسية من التيار العام (من لا يعانون من أمراض عقلية) أيضًا لفحص مستوى الخطر لدى فئة مرتكبي الجرائم الجنسية الذين يعانون من إعاقة عقلية/الذين يقفون على الحد الفاصل عن ذلك. الميزات الشخصية لأشخاص مع إعاقة عقلية، الإعاقة العقلية التي تقلص بشدة قدرتهم على فهم تداعيات أفعالهم، ماهيتهم وكيونتهم، صعوبات في استخلاص مفاهيم علاجية، قدرتهم المحدودة

على التعاون وصعوبات موضوعية، عدم معرفة القانون وشح في الثقافة الجنسية – ميزات سيتناولها البحث باستفاضة لاحقاً (Hingsburger, Griffiths & Quinsey, 1991) – لا تُمكن من تلقي إجابات لعدة أسئلة ذات صلة. لذا فإن مستوى خطرهم الجنسي "في حال اختباره بأداة التقييم المتعارف عليها" سيرتفع بشكل كبير.

يوصي هذا البحث باستعمال الأداة المبنية ARMIDILO-S، والتي تعتمد كما يبدو على متغيرات ثابتة (أي أنها لا تتغير)، ديناميكية (قابلة للتغير) والبيئية التي تمت ملامتها خصيصاً لفئة مرتكبي الجرائم الجنسية الذين يعانون من أمراض عقلية والذين يقفون على الحد الفاصل عن ذلك، لكونهم زبائن ذوي تمثيل كبير في خدمات الرفاه وفي أجهزة الصحة النفسية. وُجد في هذا البحث أن من بين مرتكبي الجرائم الجنسية المحتجزين في المساكن المقفلة بدايةً من 2006 (السنة التي تم فيها سن قانون حماية العامة من ارتكاب المخالفات الجنسية)، أُجري اختبار تقييم الخطر الجنسي فقط على 22 شخصاً من قبل مركز الصحة النفسية. هنالك حاجة لتوجيه مرتكبي الجرائم الجنسية الذين يعانون من أمراض عقلية لتقييمات الخطر بشكل أكثر نجاعة، بالتلاؤم مع الحالات الملزمة في القانون. تشير النتائج المتعلقة بقضية الصلاحية للمثول أمام القضاء إلى أن 25 بنداً من الـ 49 بنداً التي تشكل أداة التقييم CAST-MR، لم تُذكر بأي تقرير إبداء رأي. وُجد أيضاً بأن عدداً من البنود ذُكرت في تقارير إبداء رأي قليلة. عدد البنود المذكورة في تقارير إبداء الرأي يتراوح ما بين 0 إلى 13. في المعدل، نجد في كل تقرير إبداء رأي تطرقاً لـ 5.9 بنداً فقط. تتعامل لجان التشخيص بشكل مقلص وسطحي مع أصحاب المناصب الفاعلين في المجال القانوني. بالإضافة إلى ذلك، لا يأتي في لجان التشخيص إطلاقاً ذكر لمسار اتخاذ القرار الذي يشمل قدرة المتهم على مساعدة محاميه للدفاع عنه ولتوكيله.

فحص قضية المسؤولية الجنائية يشير إلى أن معظم تقارير إبداء الرأي لا تتطرق لمعظم المركبات التي تحويها أداة التقييم R-CRAS. يتراوح عدد البنود التي تشير إليها تقارير إبداء الرأي ما بين 3 وحتى 19. وفي المعدل، نجد في كل تقرير إبداء رأي 10.9 بنداً. لا توجد في إسرائيل أدوات لتشخيص المسؤولية الجنائية، كما ولا توجد أدوات كذلك ملاممة لفئة الأشخاص مع إعاقة عقلية. لم يكن في لجان التشخيص تطرق خاص لوقت ارتكاب المخالفة. كما يبدو وفي معظم الحالات فإن وضع الشخص عند ارتكاب الجرم كان مشابهاً لوضعه عند فحص تقييمه (وضع ثابت). يتطرق البروتوكول بشكل عام في اللجنة التشخيصية لشخصية الفرد، لمميزاته، لشبكة علاقاته، لخلفيته بشكل عام وغير ذلك. تفسر تلك المعلومات حالة الشخص عند التشخيص والتقييم، وليس عند ارتكابه للجرم. كل محاولة لاستخلاص نتائج عن وضع المتهم عند التقييم وتشبيهها بوضعه لحظة ارتكابه للجرم بشكل خاص ستؤسس على تخمين نظري فقط (المغور، 2002). المفهوم الذي يعتبر الإنسان كياناً ثابتاً به الكثير من الإشكالات كما أنه لا يمثل الواقع. يعتمد هذا البحث على مواد نصية فقط - بروتوكولات للجان تشخيص. لا توضح تلك المواد في بعض الأحيان الكيفية التي أدت بلجنة التقييم لاتخاذ قرارها أثناء النقاش. على سبيل المثال، من الصعب استنباط قدرة الفرد على التمييز بين الجيد والسيئ وبين المسموح والممنوع على المستوى القانوني والأخلاقي من البروتوكولات. بالإضافة لذلك، لا تأخذ لجنة التشخيص بعين الاعتبار وبأهمية تفاصيل الجريمة وما تعنيه بنظر المتهم المائل أمامها. تدل نتائج البحث على وجود تلاؤم شبه تام بين القرارات التي تتخذها لجنة التقييم في قضايا صلاحية المثول أمام القضاء والمسؤولية الجنائية وبين قرارات المحاكم. لا يصلح شخص يعاني من إعاقة عقلية (تخلف عقلي) للمثول أمام القضاء كما ولا يتحمل المسؤولية الجنائية في معظم الحالات، ولكن وعلى النقيض من ذلك، يصلح من يعاني من أداء عقلي محدود (قريب من الحد الفاصل عن الإعاقة العقلية) في معظم الحالات للمثول أمام القضاء كما وأنه يتحمل المسؤولية الجنائية. في هذا البحث، وُجد أن 55.3% من المشتركين (N=126) كانوا يصلحون للمثول أمام القضاء. بحسب قرارات المحكمة فقد صُنّف 54.5% من المشتركين كذلك. بحسب قرارات لجان التشخيص، 55.7% من المشتركين (N=126) كانوا مسؤولين جنائياً. بحسب قرارات المحكمة، صُنّف 54.5% كذلك.

تعتمد المحكمة على قرارات لجان التقييم وتأييدها في الغالب، حتى وإن لم تتوافق مع النماذج العلمية. بحسب رأيي، تقارير إبداء الرأي الصادرة عن لجان التقييم والتي لم تؤسس على اختبارات، تلك التقارير تثير الشك، وذلك لأن تلك الطريقة في العمل تطعن في الثقة بالتقارير وصلاحياتها. في غياب اختبار موضوعي تُؤخذ بعين الاعتبار تقارير إبداء رأي مفاجئة، والتي بسببها يثار الشك حول مستوى مصداقية اللجان وجديتها.

تبرز النتائج المستوحاة من هذا البحث الحاجة لاستعمال أدوات تقييم مبنية. تعتمد القرارات المتخذة بشكل جزئي وليس متكامل "بحسب رأيي" على مسار خاطئ. تكون تداعيات تلك القرارات مصيرية. استعمال أدوات تقييم مبنية، وإن لم تكن موحدة (أدوات تدعم القرارات)، من الممكن أن يقلص ذلك من الأخطاء التي قد تقع فيها اللجان عند اتخاذ قراراتها. تساهم أدوات التقييم في رسم الطريق لاتخاذ القرارات المبنية على أدلة - Evidence Based Practice - وفي ذلك تقليص لحيز الاعتماد على الحدس كما أن عدم الثقة سيتحدد بشكل كبير. يناشد هذا البحث متخذي القرارات لتطوير أدوات تقييم وقياس ملائمة للأشخاص مع إعاقة عقلية أو/و لاعتماد أدوات كذلك. كما ويجب تعزيز البحث والعمل السريري في هذا المجال الهام وذلك من أجل تداعياته على ضحايا المخالفات، على منفيها الذين يعانون من أمراض عقلية وعلى المجتمع بأسره.



- [لפריט המלא](#)
- [למאגר המחקרים של קרן שלם](#)
- [למאגר כלי המחקר של קרן שלם](#)